المبحث الثاني: الهجمات التي شُنّت على الطائفة السُنّية

أولا: ملخص الوقائع

١٥٢٩- حدثت أول مواجهات بين السنة والشيعة في مدينة حمد بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١. وقد خلفت تلك المواجهات وراءها أحد عشر مصاباً بينهم ثلاثة من أفراد الشرطة. غير أن تتابع الأحداث وملابساتها مازال يكتنفها شيء من الغموض. حيث تشير المعلومات المتوفرة إلى أن شرارة المواجهات انطلقت عندما وقع اشتباك بين طلاب جامعيين من الشيعة كانوا يشاركون في المظاهرات التي اندلعت خلال النهار وبعض الصبية في العقد الثاني من العمر ينحدرون من أسر سنية متجنسة تقطن في المنطقة المحيطة بمدينة حمد. إلا أن الموقف تصاعد بسرعة، وبحلول الساعة التاسعة والنصف مساءً وقعت معركة في الشوارع بين الشيعة والسنة حيث كان الطرفان فيها مسلحين بالعصي والسكاكين والسيوف والقضبان المعدنية. ووقعت معظم تلك المواجهات في أماكن قريبة من دوار رقم ٧ بمدينة حمد، على الرغم من ورود بلاغات تفيد بأن المصادمات وقعت في الشوارع والأزقة المجاورة. وفي تلك اللحظة، أرسلت وزارة الداخلية وحدات من شرطة مكافحة الشغب لوقف الإشتباكات وتفريق المتجمهرين. وأدت تلك الأحداث إلى تولد شعور بانعدام الثقة بين الطائفتين وأخذت الاحتجاجات فيما بعد بُعداً طائفياً أكبر.

١٥٣٠- كما وقعت مواجهات أخرى في المنطقة المحيطة بمدينة حمد في الرابع من مارس. وتشير الإفادات التي وردت للجنة أن أفراداً مجهولين استهدفوا سيارات خاصة متوقفة في المنطقة، ولا سيما تلك التي تحمل صوراً للقيادة السياسية للبحرين أو ملصقات تؤيد الحكومة. وفي وقت لاحق من ذلك الصباح، شُوهد أفراد يحملون سكاكين وألواحاً خشبية يحاولون الاقتراب من الدوار. وقد منعتهم الشرطة من الاقتراب من المنطقة. كما وردت معلومات تشير إلى وقوع حالات من الاعتداء على الأشخاص وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة، ولكن تمكنت الشرطة من منعهم من الوصول للمكان. كما وردت أيضاً إفادات أخرى بخصوص وقوع الكثير من حوادث الاعتداء على الأشخاص وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة؛ فعلى سبيل المثال، في تمام الساعة ٤:٣٠ صباحاً قُدمت شكوى تدعي قيام أربعة أشخاص مسلحين بالاعتداء على شخص في منطقة التخيم بالصخير، ثم تلا ذلك في تمام الساعة ٦:٣٠ صباحاً الاعتداء على سيارة واقفة في فندق عمر الخيام بالقضيبية.في تمام الساعة ٧:٣٠ صباحاً قام أشخاص مجهولون بتحطيم كاميرا مراقبة مرورية على طريق الشيخ خليفة بن سلمان بمنطقة البوري. وفي تمام الساعة ٣:٣٠ عصراً تم الإبلاغ عن مجموعة مكونة من ٢٠٠ شخص تقريباً قاموا بالتجوال في أنحاء المنطقة وإتلاف الممتلكات الخاصة. ولقد أدى هذا التدهور في الحالة

الأمنية إلى دفع المقيمين في تلك المنطقة إلى حمل السلاح. وفي وقت لاحق من ذلك المساء، أفادت البلاغات إصابة أربعة أشخاص بجروح بالغة، حيث تم تطبيبهم بالمستشفى بعد وقوع الاعتداء عليهم على يد مجموعة من الأشخاص المجهولين في المنطقة. ولقد تصاعد التوتر وازدادت شدة الخطاب العام، حيث بدأت الخُطب تلقى في دوار اللؤلؤة مشيرة إلى المعارك التاريخية بين السُّنة والشيعة.

١٥٣١- وقد وقع مزيد من المواجهات يوم ٧ مارس بين أفراد من الطائفتين: السنة والشيعة. فقد بدأ الأفراد المتجمعون في المرفأ المالي في تعطيل المرور بطريق الملك فيصل. كما استُوقفت سيدة كانت تقود سيارتها وهاجمها المحتجون بالعصي والسكاكين. وأحيطت السيارة بعدد غفير من المتظاهرين وبدأو في الضرب على السيارة وترديد شعارات معادية للحكومة. ونظرا للخوف على سلامة السيدة تدخل متظاهرون آخرون وبعض ضباط الشرطة لدفع المتجمهرين للخلف والسماح للسيارة بالعبور. وأثناء محاولتها الهرب، صدمت السيارة أحد المحتجين واصابته بطريق الخطأ، فنقل على أثر الصدمة إلى المستشفى. وقد تسببت تلك الحادثة في غضب عارم بين المتظاهرين الذين توعدوها وأسرتها بالانتقام. وفي وقت لاحق من هذا المساء، تم تعميم عنوانها بواسطة الرسائل النصية القصيرة ومن خلال المواقع الاجتماعية بشبكة الإنترنت مثل تويتر والفيس بوك، وظهرت دعوات تنادي بمهاجمة منزلها. وردًا على ذلك قام مئات من السنة مسلحين بالسيوف والسكاكين والعصي وغيرها من الأسلحة بالتجمع في منزلها لحمايتها من احتمال مهاجمتها من مجموعات الشيعة. وقد أدت هذه الحادثة إلى تأجيج التوتر الطائفي وساهمت في الشعور المتنامي بالانفلات الأمني في البحرين.

١٥٣٢- ووقعت أيضاً مواجهات بين المحتجين ومؤيدين للحكومة يوم ١٣ مارس ٢٠١١ بمقر جامعة البحرين. وقد أشارت الإفادات التي جاءت متضاربة إلى إصابة عدد يتراوح بين ١٠ و ١٠٠ فرد، وتفاوتت الروايات عن الأحداث تفاوتاً كبيراً بين المصادر. فالتقارير الحكومية التي نشرتها حكومة البحرين تشير إلى أن المحتجين تدفقوا على مقر جامعة البحرين وبدأوا في مهاجمة الطلاب المؤيدين للحكومة، وإلى إضرام النيران في مبنى S20 (كلية اللغة الإنجليزية). وقد نتج عن الأحدث، بحسب الادعاءات، إصابة عشرات من الطلاب السنة بأسلحة حادة. كانت إصابات معظم الطلاب خطيرة وتطلب الأمر نقلهم للمستشفى.

١٥٣٣- وبتاريخ ١٥ مارس ٢٠١١، أقام عدد من السُنّة نقاط تفتيش أهلية وشكلوا لجاناً لحراسة الأحياء السكنية أطلق عليها "اللجان الشعبية" وذلك لحماية المنطقة التي تقطن فيها كل من تلك المجموعات. وكان معظمها مسلحاً بالعصي والأسلحة الحادة. وكانت تلك اللجان تعمل

على مدار الأربع والعشرين ساعة لضمان توفير الأمن والسلامة للمناطق التي تحرسها.

١٥٣٤- تلقت اللجنة ٤٣٤ شكوى من أفراد من الطائفة السنية، تتضمن ادعاءات بوقوع عمليات إساءة بدنية ولفظية وتهديد للسلامة الشخصية. وادعى غالبية الشاكين تعرضهم للضيق النفسي بسبب تلك الإعتداءات أو المضايقات. كما ذهبوا إلى تعمد استهدافهم بسبب انتماءاتهم الدينية. وفضلاً عن ذلك، تلقت اللجنة شكاوى تشير إلى وقوع عمليات إتلاف للممتلكات الخاصة ومساجد السنة.

١٥٣٥- كما تلقت اللجنة تقارير من حكومة البحرين[٧٥٥] ومؤسسات ومنظمات مستقلة[٧٥٦] ومنظمات دولية ووطنية معنية بحقوق الإنسان[٧٥٧]. وعقد محققوها لقاءات مع مسئولين حكوميين وزعماء الطائفة السنية[٧٥٨]. واجرت اللجنة لقاءات مع ٣٤٣ شاكٍ وتلقت وثائق من مختلف المصادر من بينها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني[٧٥٩].

١٥٣٦- وتلقت اللجنة ١٠٢ شكوى تتعلق بالإساءة البدنية و١٢٠ شكوى تتعلق بالإساءة اللفظية التي تعرض لها الأفراد الذين ادعوا أنهم تم استهدافهم لأنهم من السنة. وشهد العديد من الأفراد بوقوع اعتداءات بدنية على أفراد آخرين من السنة؛ فقد ذكر أحد الشهود أن زميله وصل إلى العمل مغطى بدمائه بسبب الهجمات التي شنها عليه المحتجون في طريقه للعمل. وادعى العديد من الأفراد تعرضهم للاعتداءات المسلحة؛ حيث ادعى أحدهم تعرضه لهجوم بسكين من المحتجين خارج مجمع السلمانية الطبي. وهاجم آخراً محتجون يحملون سيوفا بالقرب من الدوار ٧ في مدينة حمد، حيث أفاد بأنه قد جرح يده أثناء محاولته منع الهجوم وقدم تقريراً طبياً إلى اللجنة لدعم ما ادعاه.

١٥٣٧- وقد سجلت اللجنة ٢٥٨ حالة إساءة موجهة إلى أفراد الطائفة السنية في الجامعات والمدارس. وتعلق معظم الشكاوى بالأحداث التي وقعت في جامعة البحرين بتاريخ ١٣ و١٤ مارس ٢٠١١. حيث ادعى أولياء أمور الطلاب[٧٦٠] والطلبة أنفسهم بتعرضهم للإساءات اللفظية والاعتداءات الجسدية بسبب انتمائهم الديني، ونظراً لرفضهم المشاركة في

٧٥٥ تلقت اللجنة تقارير وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة العمل وديوان الخدمة المدنية ووزارة التخطيط العمراني وشئون البلديات وقوة دفاع البحرين وجهاز الأمن الوطني.

٧٥٦ تلقت اللجنة تقارير من جمعية المنبر الديمقراطي وجمعية العمل الوطني الديمقراطي وجمعية الوفاق.

٧٥٧ تلقت اللجنة تقارير من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية للشفافية.

٧٥٨ التقى محققو اللجنة مع الناطق الرسمي باسم الكرامة، الدكتور عبد الله المالكي بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١١ والناطق الرسمي باسم تجمع الوحدة الوطنية، الدكتور عادل عبد الله بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١١.

٧٥٩ قدمت جماعات تجمع الوحدة الوطنية، والمنبر الإسلامي، والكرامة تقارير بشأن الانتهاكات التي عانت منها الطائفة السنية.

٧٦٠ ادعي وقوع ذلك في منطقة مدينة حمد على وجه الخصوص.

الاحتجاجات الجارية[٧٦١]. وفي واحدة من الحالات، تلقت اللجنة لقطات فيديو تؤيد ما جاء في أحد الادعاءات حيث عرضت فيها صورة شخص يتعرض للضرب المبرح في مقر جامعة البحرين. حيث اتهم بأنه بلطجي من السنة استأجرته حكومة البحرين[٧٦٢]. وعرضت قوة دفاع البحرين على اللجنة مقطع فيديو يصور فتاة شابة تتعرض للصفع والضرب على أيدي زميلاتها.

١٥٣٨- ووصفت إحدى الطالبات الإعتداءات البدنية واللفظية والنفسية التي تعرضت لها على يد الطلاب الآخرين في المدرسة. كما اشتكت من التمييز الذي مارسه المعلمون والطلاب والتحرش اللفظي الذي تعرض له الطلبة السُنّة. وذكرت أنها كانت تشعر بالخوف من الذهاب إلى المدرسة، وأنها وعائلتها كانوا يخشون على سلامتها. وتعرض آخر للهجوم بسكين في المدرسة على يد طالب شيعي. وعندما ذهب ليخبر المشرف على المدرسة عن هذا الحادث، تعرض هو للطرد من المدرسة. وتعرضت أخرى للضرب المبرح عندما شاهدها آخر ومعها صورة لجلالة الملك حمد بن عيسى في المدرسة. وعند الخروج من المدرسة، تعرضت للهجوم من الخلف وفقدت الوعي. كما تعرضت للسب من معلميها وتعرضت للمعاملة غير المنصفة وأثّر التمييز على تقديراتها وعلى حالتها النفسية، ولم تستطع الخلود إلى النوم في الليل وكانت تعاني من اعتلال الحالة النفسية.

١٥٣٩- كما سجل محققو اللجنة ما يقرب من ثلاث وثمانين إفادة تتعلق بالتهديدات الطائفية في المداس والجامعات. فقد ذكر الطلاب أنهم تعرضوا للإساءة اللفظية والمضايقات من الطلاب الآخرين بل ومن المدرسين والعاملين في المدارس والجامعات التي يدرسون بها. حيث أفادت إحدى الطالبات بتعرضها للإيذاء اللفظي والتهديد من الطالبات الاخريات نظراً لعدم مشاركتها في المظاهرات، وكما تعرضت للإساءة اللفظية والتهديد من مشرف المدرسة، ورُفض أيضا السماح لها بإجراء مكالمة هاتفية مع ولي أمرها. وكانت في حالة تُحتّم نقلها إلى المستشفى بسبب سوء حالتها الصحية وتعرضها للضرب من طالبات أخريات في طريقها للخروج من المدرسة.

١٥٤٠- وذكرت طالبة أخرى أنها تعرضت هي وزميلاتها من السنة لمضايقات وإساءات لفظية من الطالبات والمدرسات الشيعة بسبب ولائهن لجلالة الملك ولأسرة آل خليفة كما ذهبت ادعاءات إلى تشجيع عدد من المدرسين الطلاب على الاحتجاج وعلى مضايقة الطلاب من السنة وعلى سب جلالة الملك وأسرة آل خليفة والمنادة بسقوط النظام. وذكرت إحدى الشاكيات أنها تصدت لهذا الأمر رافعة صورة لجلالة الملك، فتعرضت لهجوم من إحدى ممرضات المدرسة التي أمسكتها من ذراعها وكالت لها اللكمات في وجهها، كما مزّقت الممرضة صورة جلالة الملك حمد ورمتها على الأرض، مع سبها وسب جلالة الملك. فقالت

٧٦١ قدمت قوة دفاع البحرين الأدلة المؤيده لهذه الادعاءات إلى اللجنة بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١.

٧٦٢ راجع المبحث الثالث من الفصل السابع المتعلق بفصل الطلاب وتعليق المنح الدراسية.

لها إنها لن تقوى نفسيًا على تمزيق صورة جلالة الملك، وهنا أخذت الممرضة في ضربها مرة أخرى، وذكرت أيضًا أن المدرسين الشيعة كانون يحملون أشياء حادة مثل المقصات، وقصافات ومبارد الأظافر، وكانوا يلوحون لهم بها. وقدمت تقريرًا طبيًا يثبت الإصابات التي لحقت بوجهها، وتقدمت بشكوى ضد الممرضة في مركز شرطة مدينة حمد.

١٥٤١- وتلقت اللجنة عددا من الشكاوى التي تدعي تعرض السنة للإساءة اللفظية والتهديد كما تلقت شكاوى تتعلق بالاستفزاز المتعمد والتهديدات في المناطق السكنية ذات الأغلبية السنية. وطلب عدد من العائلات اللجوء إلى مناطق أكثر أمنا. وسجلت اعتداءات مادية على منازل الضحايا، فقد أشارت إحدى السيدات إلى تعرّض منزلها للهجوم من المحتجين وإلقاء الحجارة على أفراد عائلتها. ولأسباب تتعلق بالسلامة، تركت منزلها لمدة شهر وغيّرت مكان عملها ومدرسة أطفالها. وادعى كثير من الأفراد أنهم اضطروا للبقاء قابعين وراء أبواب مغلقة لعدة أسابيع حتى تَوفّر الأمن لهم ولأسرهم كي يستطيعوا الخروج إلى الشارع. وزعموا أن ذلك كان أمرا غير مريح، وأنه أدى الى نقص في الإمدادات والمواد الغذائية مما أدى إلى التسبب في مشاكل صحية للأطفال والمسنين.

١٥٤٢- كما تلقت اللجنة شهادات تدعي وضع علامات حمراء على منازل الأفراد لتحديد هويتهم كأفراد عسكريين أو عاملين في وزارة الداخلية. وقد كان ذلك، بحسب الادعاءات، لتسهيل الهجمات التي تشنها المجموعات الشيعية. ووردت للجنة أدلة فوتوغرافية تظهر مساكن عليها علامات من هذا القبيل. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت إحدى السيدات أن المحتجين وضعوا لافتة على المبنى الذي كانت تقيم فيه تشير إلى إقامة مدنيين وأفراد شرطة عاملين في وزارة الداخلية في ذلك المبنى، وكانت خائفة لدرجة أنها تركت هي وعائلتها مكان إقامتهم وانتقلوا إلى منطقة أخرى. وأفاد آخر بتلقيه تهديدات من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية مثل الفيس بوك وتويتر. وذكر عدد كبير تلقيهم تهديدات بالقتل عبر الهاتف وبواسطة الرسائل النصية القصيرة. وكان لهذه لهذه التهديدات علاقة بالنظام، أو أسرة آل خليفة أو المواطنين المتجنسين.

١٥٤٣- كما تلقت اللجنة العديد من الإفادات الأخرى من شاكين يدعون تصنيفهم على أنهم من ذوي أفراد في قوات الأمن بطريق الخطأ. وذكرت إحدى الشاكيات أنها تعرضت هي وصديقتها للاختطاف على يد مجموعة من المختطفين بالقرب من منزلها بسبب اعتقاد المختطفين أنها قريبة لأحد أفراد قوات الجيش، وادعت أن المختطفين هددوها وصديقتها بسكين وقالوا لهما إنهم سيحرقونهما. وترى الشاكية أن ذلك يرجع إلى الرغبة في الانتقام بسبب القبض على أحد الشعراء من المتظاهرين. وذكرت الشاكية أن المختطفين تركوها هي وصديقتها عندما رأوا أنهم سيمرون على نقطة تفتيش وتركوها على جانب الطريق، ولكنهم أخبروها بأنهم سيعودون لقتلها. ومضت قائلة إنها أرغمت هي وصديقتها على ترك منزلها نظرًا لشعورها بالخوف.

١٥٤٤- وتلقت اللجنة العديد من الشكاوى المتعلقة بإتلاف الممتلكات العامة والخاصة التي يملكها

أو يستخدمها السنة. فقد قيل أن بعض المحتجين استهدفوا الممتلكات نظرا لأنها تتبع السنة؛ حيث تلقت اللجنة عدة شكاوى بشأن إتلاف السيارات نظرا لأنها مملوكة للسنة كما قيل. وذكر أحد الأفراد أن سيارته تعرضت للتخريب وثقبت إطاراتها مما عرض حياته للخطر. وذكر العديد من الأفراد تعرضهم للهجوم أثناء قيادة السيارات، حيث تعرض بعضهم للطرق على سيارته مع الإساءة اللفظية لقائدها. كما تلقى محققو اللجنة العديد من الشكاوى التي تفيد وقوع بعض حالات الحريق العمدي أثناء وجود قائد السيارة بداخلها. فقد ذكر أحد الأفراد أن أربعة رجال ملثمين صبوا الكيروسين على سيارته حتى أوشك على الاشتعال.

١٥٤٥- وذكر العديد من الأفراد أن مشروعاتهم التجارية كانت هدفا للمحتجين. فقد ذكر أحد الشاكين أن مطعمه الواقع في البديع قد تعرّض للتهديد والهجوم، وأن مجموعة من الأشخاص الملثمين كانوا قد هددوا بالحاق الضرر بالمطعم اذا لم يغلقه. وبعد يومين جاءت المجموعة واقتحمت المطعم من الباب الخلفي. وكانوا يحملون العصي وضربوا العاملين الذين عانوا من كسور وجروح عميقة. وأفاد الشاهد أنه قد عانى من أضرار مادية فادحة نتيجة لهذا الهجوم وأرفق الأدلة المؤيدة لشكواه.

١٥٤٦- وكانت هناك محاولة لتفجير أسطوانات الغاز بالقرب من مبنى مجلس الأوقاف السنية[٧٦٣] يوم ١٦ مارس ٢٠١١ وبالقرب من مسجد اليتيم في ١٥ مارس ٢٠١١[٧٦٤]. وتلقت اللجنة ايضا إفادات تشير إلى أن الشيعة هاجموا العديد من مساجد السنة[٧٦٥] وخربوها. واضطرت بعض المساجد إلى الإغلاق بسبب وجود المحتجين، مما اضطر المصلون للصلاة في أماكن أخرى. كما أُبلغ عن وقوع حادث في مسجد فاطمة في مدينة حمد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١١ و في مسجد أم الحصم بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١. كما جاءت بلاغات تشير إلى إغلاق المساجد الأخرى، وهما مساجد المغيرة بن شعبة في سترة في ١٦ مارس، وسلمان بن مطر في قرية دير[٧٦٦]. كما ذكر بعض الشاكين أنهم كانوا يتجنبون الصلاة في المسجد لأنهم كانوا يخشون التعرض للهجوم. وقال آخرون من الطائفة السنية أن حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية قد انتهكت.

١٥٤٧- وتلقت اللجنة ما يقرب من خمس وعشرين شكوى من أفراد تتعلق بتعرضهم للتمييز والمضايقات في مكان العمل. فقد ذكرت إحدى الشاهدات أنها تعرضت لمضايقات من زملاء لها في العمل، وكانوا ينعتونها بالبلطجية، ووجهت لها تعليقات طائفية. وذكرت أخرى أن والدها كان يعاني من كثير من الضغوط في العمل من أشخاص ينتمون للطائفة الشيعية، مما اضطره إلى الاستقالة. وترتب على ذلك صعوبات مالية وخسائر في الممتلكات ومدخرات الأسرة.

---

٧٦٣ الوقف في الشريعة الإسلامية يعني مبنى أو قطعة أرض مخصصة للاستخدام الديني أو الخيري للمسلمين.

٧٦٤ تقرير تجمع الوحدة الوطنية المقدم إلى اللجنة، الذي يتضمن صورا لاسطوانات الغاز التي ألقيت بالقرب من مجلس الوقف السني ومسجد اليتيم.

٧٦٥ تقرير تجمع الوحدة الوطنية المقدم إلى اللجنة.

٧٦٦ تقرير اللجنة الأهلية لتوثيق أحداث ١٤ فبراير الذي يغطي الفترة من ١٤ فبراير وحتى ٢٠ مارس ٢٠١١.

١٥٤٨- وتلقت اللجنة أيضا ٣٥٩ شكوى تتعلق بالشعور بالضيق النفسي، بما في ذلك شكاوى عامة تتعلق بالضيق والاضطراب في الحياة اليومية من جراء الاحتجاجات، وكذلك شكاوى تتعلق باستهداف المحتجين لأفراد من السنة بشكل صريح. وشكا العديد من الطلاب من تعرضهم للأذى النفسي نتيجة للإساءة البدنية واللفظية داخل مقار المدارس. وذكرت أحدهن أنها تعرضت للتحرش وضربت على رأسها من إحدى الطالبات الشيعة، وبسبب الأحداث التي تعرضت لها، كانت تعاني من القلق والضيق النفسي، ورفض الذهاب إلى المدرسة، كما رفضت مغادرة المنزل وكانت تواجه مشكلات في النوم. وتلقت أسرتها تهديدات من الشيعة بسبب علاقاتها الجيدة مع المواطنين المتجنسين.

١٥٤٩- وذكر أفراد من السنة أن التهديدات وأعمال العنف الموجهة نحو طائفتهم كانت لها آثار نفسية سلبية على أطفالهم. وذكرت أحدى الشاهدات أن أولادها بدأوا في التساؤل عن طائفة المعلم والبقال والسائق. وتلقت اللجنة بلاغات تتعلق بالأطفال الذين تضرروا من الاضطرابات إلى حد الإصابة بالقلق الذي كان يمنعهم من النوم والذي أدى إلى إصابتهم بالتبول أثناءه أو إلى الإصابة بنوبات الذعر.

١٥٥٠- وقد تلقت اللجنة من جمعية كرامة العديد من الادعاءات المتعلقة بالهجمات التي شنت على الطائفة السنية في أحداث فبراير ومارس. وتركزت أهم الادعاءات على الهجمات البدنية واللفظية التي شنت على السُنّة والأجانب والمواطنين المتجنسين، سيما خلال أحداث جامعة البحرين في يومي ١٣ و١٤ من شهر مارس. وادعت جمعية كرامة أن قوات الأمن اضطرت للتدخل ووضع نفسها بين المحتجين والطوائف المستهدفة نظرًا للعنف الذي كان المحتجون يمارسونه. وذهبت الجمعية إلى القول بأن الاحتجاجات التي اندلعت في البحرين لم تكن سلمية؛ بل قيل أن الاحتجاجات في البحرين ذات طبيعة طائفية وليست احتجاجات تنادي بالإصلاح.

١٥٥١- وخلال اجتماع اللجنة مع تجمع الوحدة الوطنية، ادعى التجمع بث معلومات مغلوطة عن الطائفة السنية عبر وسائل الإعلام، وعدم حيادية وسائل الإعلام الدولية، بل انحيازها للطائفة السنية التي تعتبرها ضحية للتمييز والإساءة، بينما الحقيقة أن الطائفة السنية هي التي تتعرض للتمييز. وتلقت اللجنة ادعاءات تتعلق بالأحداث التي وقعت في جامعة البحرين بتاريخ ١٣ مارس، حيث قيل إن الطلاب هاجموا الحرم الجامعي وخرّبوه. وعرضت صور لقاعات الدراسة بعد إتلافها وتحطيم أجهزة الحاسب الآلي بها، مع تلطيخ أرضياتها ببقع الدماء. وذهب تقرير قدمه تجمع الوحدة الوطنية إلى أنه تلقي ٦٩٨١ شكوى من الطائفة السنية، جاء في ٧٢% منها أن المحتجين تسببوا في حالة من الضيق النفسي للطائفة السنية.

١٥٥٢- وتلقت اللجنة شكاوى من أفراد أسرة آل خليفة التي تحمل في اسمها الأخير "آل خليفة". وادعو تعرضهم لضيق وإرهاب نفسي طوال فترة الاحتجاجات. وذكروا أيضا أنهم لا يشاركون

في العمل السياسي وكانوا يشعرون بالذعر على أنفسهم وعائلتهم بسبب الشعارات المناوئة لآل خليفة مثل "الموت لآل خليفة" والتهديدات بشنق أفراد عائلة آل خليفة على الجسور. كما وردت تهديدات بالقتل، عبر الهاتف وأرسلت عبر الرسائل النصية القصيرة لأفراد العائلة، وكتبت على الممتلكات العامة والخاصة في جميع أنحاء البلاد.

١٥٥٣- كما تلقت اللجنة شكاوى تفيد أنه خلال الفترة التي "استُولي" فيها على مجمع السلمانية الطبي كما قيل، مارس موظفو المستشفى التمييز ضد السنة. حيث ذهبت الشكاوى إلى وقوع إساءات بدنية من موظفي مجمع السلمانية الطبي، وإلى الحرمان من الرعاية الطبية، فضلاً عن الإهمال الطبي المتعمد. ولقد تلقت اللجنة ما يقرب من أربعين شكوى تدعي وقوع حرمان متعمد من الرعاية الطبية وإهمال طبي على مرضى من بينهم أفراد من السنة في المجمع. وأشار أحد الافراد إلى حرمان أخته وغيرها من المواطنين السنة من الرعاية الطبية. وذكرت أخرى أن والدها يعاني من الفشل الكلوي المزمن وكان معتاداً على إجراء الغسيل الكلوي في مجمع السلمانية الطبي، وكان من المقرر أن يجري الغسيل الكلوي في هذا المجمع، ولكنه منع من الدخول إلى المستشفى. وطلبت من مجمع السلمانية الطبي توفير سيارة إسعاف لنقل والدها إلى عيادة أخرى، ولكن رُفض طلبها. وذكرت ثالثة أنها حرمت من حقها في الحصول على الرعاية الصحية عندما رُفض إعطاؤها دواءً لعلاج مرض السكري، مدعيةً أن الرفض كان بدوافع طائفية.

١٥٥٤- وشكا بعض أفراد السنة أيضا من الإزعاج الذي سببه لهم ولأسرهم المحتجون. فعلى سبيل المثال أشاروا إلى معاناتهم من صعوبة الحصول على الرعاية الطبية واغلاق المدارس والحرمان الاقتصادي. كما ورد العديد من الشكاوى التي تشير إلى المعاناة من صعوبة الحصول على العمل بسبب الاحتجاجات وإغلاق المحتجين للطرق والخوف على السلامة الشخصية.

١٥٥٥- كما تلقت اللجنة ستًا وستين شكوى من أفراد ينتمون للطائفة السنية من المعلومات المغلوطة التي بثتها وسائل الإعلام الوطنية والدولية؛ حيث قيل إن الصحفيين الشيعة العاملين في وسائل الاعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية في البحرين يميلون لتضخيم أي ضرر يلحق بالشيعة، في حين يقللون من شأن أي حوادث تقع ضد السنة أو يعتّمون عليها تعتيمًا كاملاً. وقد اعتبر الشاكون هذا الأمر مثالاً على التمييز الذي مورس ضدهم. وقالوا إن وسائل الإعلام الوطنية والدولية كانت تصور طائفة الشيعة في صورة الضحية، وهو أمر غير صحيح وأن تلك التقارير المنحازة أدت إلى تدمير العلاقات بين الطائفتين، ومنحت الشيعة مبرراً لارتكاب أعمال عنف ضد السنة. وتضمنت الشكاوى أيضا ادعاءات باستهداف وسائل الإعلام الاجتماعية للسنة. وقد نشرت بعض أسماء الشاكين على الإنترنت واتهموا بموالاة الحكومة، في حين تلقى آخرون تهديدات مباشرة عبر الفيس بوك وتويتر.

ثانيا: النتائج التي خلصت إليها اللجنة

١٥٥٦- وقفت اللجنة على أدلة كافية تفيد استهداف بعض جماعات المتظاهرين للسنة سواء بسبب إعرابهم عن الولاء للنظام أو بسبب مجرد انتمائهم للطائفة السنية. فقد تعرّض المواطنون السنة إلى اعتداءات بدنية وأخرى على ممتلكاتهم فضلاً عن أشكال من المضايقات. وقع كثير من هذه الحوادث في المدارس ونقاط التفتيش المؤقتة التي كان يديرها أفراد مدنيون. وقد كانت هذه الهجمات كفيلة بخلق بيئة مِلؤها الخوف وانعدام الثقة؛ مما أدى إلى تأجيج التوتر في بلد يسكنه الاستقطاب.

١٥٥٧- كما تبين للجنة تعرض أفراد من الطائفة السنية للتحرش اللفظي أثناء الاحتجاجات، وكانت تلك الإساءات اللفظية تتم في الشوارع، وفي أماكن العمل، وفي المدارس والجامعات، وانصبّت أساسًا على ما تصوره مرتكبوها من ولاء السنة للنظام ولأسرة آل خليفة. وقد استُهدفت الطائفة السنية نظرًا للتصور الذي مفاده أن جميع السنة عملاء للحكومة ولأسرة آل خليفة الحاكمة أو مؤيدين لهما.

١٥٥٨- ويبدو أن الطائفة السنية قد تعرضت للتهديد والاستهداف طوال الاحتجاجات. وفي بعض الحالات، كانت هناك تهديدات مباشرة لحياة ورفاه تلك الطائفة. وفضلاً عن ذلك، سجلت اللجنة الأدلة التي تؤيد الادعاءات القائلة بوضع علامات مميزة على منازل السنة خلال الاحتجاجات. ومع ذلك، لا يوجد ما يشير إلى استهداف هذه المنازل بالفعل بعد وضع تلك العلامات عليها. بل قد يحتج البعض بأن تلك الأساليب قد اتبعت لا لشيء سوى لتخويف أفراد طائفة السنة.

١٥٥٩- أما شكاوى السنة المتعلقة بالحرمان من الرعاية الطبية والإهمال العمدي فلها ما يؤيدها من العديد من إفادات الشهود والأطباء والمرضى وأفراد أسرهم.

١٥٦٠- كما تبين للجنة إلحاق أضرار بالممتلكات العامة والخاصة خلال احتجاجات شهري فبراير ومارس ٢٠١١. أما فيما يتعلق بإتلاف السيارات، فلم تستطع اللجنة التثبّت من وقوعها بدوافع طائفية. فقد أدى انعدام الأمن والفوضى العامة التي سادت خلال الفترة المذكورة إلى وقوع أعمال تخريب. ومع ذلك، جمعت اللجنة إفادات كثيرة تؤكّد استخدام لغة طائفية وتهديدات أثناء أعمال التخريب، مما يؤكد وجود دافع طائفي في بعض الحالات على الأقل.

١٥٦١- ومع ذلك ترى اللجنة أنه في حالات الشغب والاضرابات وغياب الأمن والقانون، يضحى الاضطراب في الحياة اليومية أمرًا محتومًا. ويكون لهذه الحالات الاستثنائية آثار سلبية وخطيرة في بعض الأحيان على حرية الحركة والعمل والاستفادة من الخدمات العامة وممارسة الأنشطة التجارية وغيرها من الحريات. وترى اللجنة أن تلك الآثار السلبية قد تبلورت خلال الفترة التي يغطيها التقرير الماثل. بيد أن اللجنة ترى أن تلك الآثار السلبية العامة قد أثرت على كل مَن في البحرين ولم تعاني منها طائفة بعينها دون الأخرى.

ثالثا: التوصيات

١٥٦٢- توصي اللجنة بضرورة تطوير البرامج التعليمية في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية

والجامعية لتعزيز الوعي الديني، والأشكال السياسية وغيرها من مبادئ التسامح، فضلا عن الارتقاء بحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون.